اللجنة ناقشت ميزانية الهيئة للسنة المالية 2017/2016

«الميزانيات»: زيادة عدد الدرجات الوظيفية في «التطبيقي» من 90 إلى 180 درجة

■ لم يبق من ملاظات «المحاسبة» إلا «8» فقط تحتاج إلى وقفة جادة لتصويبها بالتعاون مع الجهات الرقابية

اجتماع لجنة الميزانيات

■ «الساعات الزائدة» لا بد من تنظيمها عبر لائحة ذات ضوابط مهنية لضمان الصرف للمستحقين فقط

■ الجهود السابقة ساهمت في سد جميع الشواغر الوظيفية لدى الهيئة والبالغة 83 لم تشغل لـ 4 سنوات

■ اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة وجميع لوائحها وغيرها من مجلس الخدمة المدنية أمر «ضروري»

■ ضرورة إلحاق تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية وزيادة عدد موظفيها بما يتناسب مع كثافة العمل

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية 2016/2017

وأوضح انه تبين للجنة ما يلي :-

اولا : جدية الهيئة في تسوية الملاحظات

لم يبق من الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة على الهيئة إلا 8 ملاحظات تحتاج إلى وقفة جادة لتصويبها بالتعاون مع كافة الجهات الرقابية.

وأكدت اللجنة على ضرورة إلحاق تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية وزيادة عدد موظفيها بما يتناسب مع كثافة العمل اليومي في الهيئة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا.

ثانيا : الساعات الزائدة عن النصاب

ورغم تسوية الملاحظات المتعلقة بالمأخذ التي شابت ممارسات أعضاء هيئتي التدريس والتدريب فيما يتعلق بالساعات الزائدة عن النصاب إلا أن (جوهر الملاحظة) ما زال قائما ولا بد من تنظيمها عبر لائحة ذات ضوابط مهنية واعتمادها سريعا لضمان الصرف للمستحقين فقط وتفاديا للمشاكل السابقة وهو ما سيساهم في حسم اي لغط قد يدور مستقبلا خاصة وان وصف مدير عام الهيئة في تصريحه الأخير بشان الشعب الدراسية المغلقة بـ«الأزمة المفتعلة» وأنها ليست بسبب نقص الميزانية يؤكد ملاحظات اللجنة السابقة.

وستقوم اللجنة بالتنسيق مع الجهات الرقابية ووزارة المالية بدراسة (الساعات الزائدة عن النصاب) وفق قرارات ديوان الخدمة المدنية لتنسجم مع توصية مجلس الأمة بفتح باب التعيين والابتعاث لتغطية النقص الواضح في أعداد الهيئة التدريسية وزيادة عدد الدرجات الوظيفية المقترحة في ميزانية السنة المالية الجديدة من 90 درجة إلى 180 درجة.

وقد ساهمت الجهود السابقة في سد كافة الشواغر الوظيفية لدى الهيئة والبالغة 83 شاغرا والتي لم تشغل لـ 4 سنوات وذلك خلال فترة قياسية لم تتعد الـ 6 اشهر وسيتخرج 66 معيدا من مبعوثي الهيئة للدراسات العليا في السنة المالية الجديدة مع وجود 35 درجة شاغرة حاليا في هيئة التدريس يمكن تعيينهم على ميزانية السنة المالية الحالية ، لسد اي نقص تعاني منه الهيئة.

ثالثا : التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية

وشددت اللجنة على ضرورة اعتماد كل من الهيكل التنظيمي للهيئة وجميع لوائحها كلائحة الابتعاث والتفرغ العلمي والخبراء الزائرين والأبحاث وغيرها من مجلس الخدمة المدنية خاصة وان الاعتمادات المالية المرتبطة بهاتين الملاحظتين غير مغطاة قانونا ويجري العمل بها لسنوات طويلة ويتم تسكين وظائف إشرافية في وحدات غير معتمدة أساسا في الهيكل التنظيمي مما يعد تجاوزا لجهة رقابية وقد سجل جهاز المراقبين الماليين 80 مخالفة مالية في هذا الشان وهو ما يعادل 50% من إجمالي المخالفات المالية المسجلة على الهيئة والبالغة 161 مخالفة.

وأكد ديوان الخدمة المدنية في الاجتماع أنه لا يمايز في قراراته التي يصدرها ما بين جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فيما يتعلق بمزايا الهيئة التدريسية.

رابعا : انخفاض القدرة التنفيذية لمشاريع الهيئة

ويتطلب على الهيئة إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة انخفاض قدرتها التنفيذية لمشاريعها الإنشائية إذ أن هناك العديد من المشاريع ما زالت في مرحلة التصميم منذ عدة سنوات مما يؤثر في التأخير على العملية التعليمية في نهاية الأمر خاصة أن من تلك المشاريع تصميم وإنشاء معاهد تدريبية للهيئة في المدن الجديدة كمدينتي صباح الأحمد وجابر الأحمد.

خامسا : زيادة التدريب المهني والفني للتخصصات المطلوبة

كما أن مبررات تعاقد الهيئة بشكل سنوي مع إحدى الشركات لتوفير اختصاصيين فنيين للحاسب الآلي لا يعد مقبولا خاصة وأنها الجهة المعنية في الدولة بالتدريب المهني والفني لسد النقص الوظيفي من الكوادر الوطنية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل ومن باب أولى أن تسد احتياجاتها الوظيفية أولا وهي من الظواهر التي باتت منتشرة في جميع الجهات الحكومية دون استثناء رغم تاكيد ديوان الخدمة المدنية بوجود طلبات تعيين لديه لكثير من التخصصات الوظيفية التي تشتكي الجهات الحكومية من ندرتها ولا تقوم بطلب توظيفها.

سادسا : تجاوز الجهات الرقابية

ولوحظ تجاوز الهيئة في عدد من تعاقداتها للجهات الرقابية فيما يتعلق برقابتها المسبقة مما ينبغي الحرص على تلافي ذلك مستقبلا خاصة وأن الأجهزة الرقابية تسعى لتعاون الجهات الحكومية في ضبط مصروفاتها ومنها ما حدث في إحدى مشاريع الهيئة الإنشائية عندما رفض ديوان المحاسبة ترسية العطاء على المتناقص الثاني بعد انسحاب الفائز لكون الفارق بينهما 670 الف دينار وهو ما يعد توفيرا للمال العام.

جدد رفضه الشديد لهذا النهج ووصفه بأنه «بيع مقدرات البلد»

العازمي: أي توجه حكومي لخصخصة الشركات مخالف للدستور

■ هذا التوجه سيضرب بعنف الطبقة الوسطى في البلاد وسيخلق طبقة ثرية فاحشة واخرى لا تجد قوت يومها

حمدان العازمي

■ المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد حاليا لا تحتاج الى الخصخصة بل الى حكومة قوية قادرة على النهوض بالبلد

جدد النائب حمدان العازمي رفضه الشديد لأي توجه حكومي لخصخصة الشركات الحكومية والمخطط الحكومي لبيع مقدرات البلد مؤكدا ان الخصخصة تصفية لدور الدولة في الاقتصاد وشدد على ضرورة التصدي لهذا التوجه الجائر الذي سيضرب بعنف الطبقة الوسطى في البلاد وسيخلق طبقة ثرية فاحشة الثراء وطبقة اخرى لا تجد قوت يومها

ولفت الى ان هذا التوجه مخالف للدستور خاصة وان الاقتصاد الكويتي يقوم على العدالة والمساواة الاجتماعية وليس إلغاء القطاع العام

واضاف العازمي ان المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد حاليا لا تحتاج الى الخصخصة بل الى حكومة قوية قادرة على النهوض بالبلد مستطردا بالقول : الحكومة فشلت في حل الازمة وتحاول ان توهم الشعب ان الحل لن يكون الا بالخصخصة ولكننا نؤكد ان هذه الحكومة عاجزة عن حل أي قضية ودعوتنا لرحيلها ليس من فراغ فاين هي من الدعوات النيابية والشعبية منذ عشرات السنين بضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للنفط واين هي الحكومة عندما وصل سعر برميل النفط الى 140 دولارا.

وتابع العازمي قائلا : ما تتجه اليه الحكومة اليوم سواء الى جيب المواطن من خلال زيادة اسعار الكهرباء والماء او بيع شركات الدولة وانحسار رؤويتها على هذه الحلول اكبر دليل على فشلها مؤكدا انه سيتصدى بكل ما أوتي من ادوات دستورية لهذا التوجه.

واشار العازمي الى ان خصخصة الشركات العامة ستخلق عدم التوازن في العدالة الاجتماعية وتسيء إلى العمالة الوطنية مشيرا إلى انه كان من الواجب ان يكون التوجه الحومي مرسخا لإرادة الدولة وحاميا للمرافق العامة والثروات الوطنية واضاف يجب ان توضع حلول لها القدرة على حماية الموارد الطبيعية لا الاستيلاء على ثروات الشعب منوها الى ان الدستور نص صراحة على تحقيق العدالة بين النشاط العام والخاص لكن ما تتجه اليه الحكومة هو إلغاء لهذا الشرط.

طالب نواب المجلس بالوقوف وقفة جادة ضدها لأنها تمس جيب المواطن

عاشور: ملف شرائح الكهرباء.. «كارثة»

صرح النائب صالح أحمد عاشور قائلاً بأنة ياطالب أخوانة ممثلي الشعب الوقوف وقفة جادة أمام ملف شرائح الكهرباء والماء الذى سوف يفرض على المواطنين والمقيمين وهي بمثابة كارثة إن فرضت عليهم لأنها تمس جيوبهم الخالية أصلاً وسوف تؤثر على مصروفات أسرهم وإحتياجاتهم.

وقال عاشور : إنتبهوا لمسرحية رفض هذه الشرائح والإتيان بغيرها متفق عليها مسبقا لأنها في النهاية سوف تفرض عليهم أعباء مالية جديدة لا يقدر عليها رب الأسرة لقلة دخله وعلى الحكومه أن تبدأ بأصحاب المجمعات التجارية والشركات والبنوك والأراضي الصناعية بالشرق والشويخ التى تحولت إلى معارض تجارية تدر عليهم الملايين.

وأضاف : لتفرض الحكومة رسوم على أرباح الشركات بالبورصة ولتحول أرباح هيئة الإستثمار وصندوق التنمية لدعم ميزانية الدولة بدلا من صرفها على الخارج وعلينا كنواب ممثلين للمواطنين أن نحمي جيب المواطن البسيط المثقل بالديون والأعباء المالية من أن يمس شحت أي ذريعة فالبدائل كثيرة أمام الحكومة.

وختم عاشور تصريحه قائلا : أقول لإخواني أعضاء المجلس إن المواطنين يراقبون مواقفنا بكل دقة ووضوح وسوف يكون لهم موقف واضح في الإنتخابات القادمة فلنكن عونا لهم.

استعدادات مكثفة لانطلاق الدورة الثالثة عشرة

الخميس: الملتقى الإعلامي «بنكهة شبابية».. وقضاياهم على رأس الأولويات

الشباب يتصدرون المشهد بالدورة الفائتة

استعدادا لانطلاق الدورة الثالثة عشرة من الملتقى الإعلامي العربي فتحت الهيئة التنفيذية للملتقى باب التطوع أمام الشباب الراغبين في المشاركة في اللجان التنظيمية للملتقى والذي سيعقد في شهر مايو المقبل برعاية سمو الشيخ جابر المبارك الصباح رئيس مجلس الوزراء.

وذكر ماضي الخميس الأمين العام للملتقى الإعلامي العربي أن هيئة الملتقى تحرص كل عام على إتاحة الفرصة للشباب من مختلف الجنسيات العربية للمشاركة والتطوع في لجان التنظيم، إيمانا بقدرتهم على تقديم افكار مبتكرة ودعما لطاقاتهم ومهاراتهم الخلاقة، ليخرج الملتقى بنكهة شبابية متجددة، تضفي مزيدا من الإبداع لجلساته المختلفة. وأكد الخميس أن قضايا الشباب تأتي في مقدمة أولويات أجندة الملتقى قائلا: "خصصنا بداية جدول الأعمال لإقامة "ملتقى حوار الشباب" لتكون القضايا الشبابية باكورة الموضوعات المطروحة في جلسات النقاش المفتوحة التي ستعقد خلال الملتقى".

وتنظم لجنة الشباب ندوات ولقاءات في الجامعات والمعاهد الكويتية بهدف التعريف بالملتقى وتحفيز الشباب على المشاركة في ورش العمل واللجان التنظيمية.

وأعربت خلود الإبراهيم مسئولة لجنة الشباب عن سعادتها بالحماس الذي تقابله من طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس قائلة: "أخبرنا بعض الأساتذة أنهم سيوجهون طلابهم لحضور الملتقى كبديل عن محاضراتهم في ذلك اليوم ليستفيدوا من الكم الهائل من المعرفة والخبرات الذي يتناقله المحاضرون والضيوف على حد سواء".

ويعقد في مقر هيئة الملتقى اجتماع أسبوعي للمتطوعين ومسئولي اللجان، لمتابعة التطورات في أعمال كل لجنة وتقييم مسار التحضيرات، للتأكد من أنها تسير وفق الجدول الزمني المعد مسبقا.

وجدير بالذكر أن الملتقى الإعلامي العربي الثالث عشر سيعقد يومي 1 و 2 من شهر مايو المقبل تحت رعاية سمو الشيخ جابر المبارك الصباح وحضور كوكبة من الإعلاميين والمشاهير وصناع القرار والأكاديميين والمهتمين بالمجال الإعلامي بشكل عام، كما سيشارك هذا العام قرابة 200 طالب وطالبة من مختلف كليات وأقسام الإعلام في الجامعات العربية فضلا عن طلبة الإعلام في الكويت، وستكون لهم مشاركة فاعلة في الأنشطة والفعاليات والندوات المتنوعة التي سيعقدها الملتقى. وسيشمل الملتقى العديد من الفعاليات والأنشطة المصاحبة للندوات وورش العمل منها تكريم الإعلاميين المتميزين ضمن جائزة الإبداع الإعلامي والجائزة الإعلامية للشباب والجائزة العربية للنشر بالإضافة إلى تكريم المبادرات الشبابية الحائزة على جائزة مبادرات الشباب التطوعية والإنسانية، بينما سيختتم حفل الختام عنوان "ليلة سعاد الصباح" بأمسية ثقافية مميزة.

دعا الوزير الصالح إلى الانتباه لتصريحاته المتعلقة بالشأن الاقتصادي

الطريجي: المساس بالمواطن البسيط في مجلس الأمة لن يكون متاحاً للحكومة

■ مخاوف وزير المالية من حصول عجز في ميزانية الدولة هي مخاوف غير مبررة ولا سند لها على الإطلاق

عبد الله الطريجي

■ إذا كان الوزير غير قادر على هذه المهمة فعليه أن يتركها لغيره في بلد مليء بالكفاءات الوطنية

قال النائب الدكتور عبد الله الطريجي ان مخاوف نائب رئيس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح من حصول عجز في ميزانية الدولة هي مخاوف غير مبررة ولا سند لها على الإطلاق سوى محاولة الترويج لحزمة الإصلاحات الاقتصادية التي يبدو أن الحكومة تريد المواطن البسيط ان يدفع كلفتها.

وإذ أكد الطريجي ان المساس بالمواطن البسيط في مجلس الأمة لن يكون متاحا للحكومة فإنه دعا الوزير الصالح إلى الانتباه لتصريحاته المتعلقة بالشأن الاقتصادي لاسيما مع حمله حقيبتين وزاريتين مهمتين تتطلبان وزيرا قادرا على الإلمام بمتطلباتهما وان يحسن اختيار العبارات المرتبطة بدخل الدولة وان كان غير قادر على هذه المهمة فإن عليه ان يتركها لغيره في بلد مليء بالكفاءات الوطنية.

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي اننا لم نجد لمخاوف وزير المالية ما يدعمها من أي جهة اقتصادية معتبرة لاسيما المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي الذي اكد على لسان رئيسته كريستين لاغارد اخيرا أن لا عجز في ميزانية الدولة ساخرة من المبالغة في الحديث عن عجز حقيقي غير موجود في الكويت.

وقال الطريجي ان الكويت تجاوزت قبل سنوات مرحلة اقتصادية اكثر صعوبة من تلك التي نعيشها الآن خصوصا مع انخفاض سعر النفط آنذاك إلى نحو ثمانية دولارات مؤكدا أن متانة الوضع المالي الكويتي وضخامة إيرادات الاستثمار وحجم الاحتياطي العام يجعلان دولة الكويت في مامن من أي عجز حقيقي ولن تحتاج إلى الاقتراض أو بيع السندات كما يروج لذلك وزير المالية بين الفينة والاخرى.

وأضاف ان تراجع إيرادات النفط حقيقة ولا جدال في ذلك ،كما أن الحقيقة الأخرى هي أن آلية إعداد الميزانية العامة للدولة تظهر الأمر على غير حقيقته عن وجود عجز فيها وهو عجز صوري وليس حقيقيا ولدينا من الاحتياطي ما يسد هذا العجز ويزيد.

وأكد أن الحديث عن الإصلاح الاقتصادي مشروع من حيث المبدأ في ظل التطورات الاقتصادية وضرورة التهيؤ لكل الاحتمالات لكن المجلس سيتصدى لأي حزمة إصلاح تمس الحياة الكريمة للمواطنين إذ ان لدى الحكومة خيارات عدة لإصلاح الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل من دون المس بمقدرات ومكتسبات المواطنين.

اكد أن هناك مناقصات أخرى حدث بها عبث وتلاعب

القضيبي: ملف «الأنابيب النفطية» لن يمر مرور الكرام

رفض النائب أحمد القضيبي احالة تقرير ديوان المحاسبة في شان مناقصة الأنابيب النفطية الى إدارة الفتوى والتشريع للتحقيق فيه مشيرا الى ان «الفتوى» طرف غير محايد وهو أحد الأطراف التي حملها «الديوان» مسؤولية الأخطاء التي شابت المناقصة.

وقال القضيبي في تصريح صحافي «ان حديث وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله خلال جلسة مجلس الأمة يوم الأربعاء الماضي عند نظر طلب توزيع تقرير» المحاسبة «على النواب كشف مبكرا نية العبث في التقرير والتشكيك في الذراع الرقابية لمجلس الأمة وهو ما نرفضه جملة وتفصيلا»مشيرا الى انه من المؤسف أن وزير الدولة لا يعرف قانون إنشاء ديوان المحاسبة وان دوره ليس له سلطة توجيه الاتهام ليحدد من المتسبب بالأخطاء.

وتابع القضيبي «سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك تعهد لنا بان تؤخذ نتائج تقرير» المحاسبة «بعين الاعتبار ومحاسبة المخطئ مضيفا أن العبدالله يريد ان يحمي نفسه وجهازي«الفتوى»و» المناقصات المركزية «بعد ان كشف«المحاسبة «دورهما بالأخطاء وهو ما كان يسعى له منذ البداية حين رفض احالة الملف الى ديوان المحاسبة وإصراره على تكليف الفتوى بالتحقيق. وذكر ان ملف«الأنابيب النفطية" لن يمر مرور الكرام وهناك مناقصات اخرى حدث بها ذات العبث والتلاعب وستكون جميعها محل تفعيل لأدواتنا الدستورية وسنذهب لأبعد مدى وذلك للبر بقسمنا الدستوري وللحفاظ على المال العام.